

مهارات بحثية 1 – الأسبوع السابع

الحق في النسيان الرقمي والمسؤولية التقصيرية الناجمة عن
انتهاكه - دراسة تحليلية مقارنة

إعداد الطالب/

علي احمد الشهراني

2025



طبيعة الدراسة وانعكاسها على تحديد مجتمع الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من نوع الدراسات القانونية التحليلية المقارنة، وهي تنتمي إلى فئة الدراسات النظرية التي تهدف إلى مناقشة القواعد القانونية من منظور تحليلي تأصيلي. وبناءً على مراجعة منهجية الدراسة ومضمونها، يتضح أن الباحثين لم ينطلقا من دراسة ميدانية أو تجريبية تعتمد على مجتمع دراسة بشري (أي جمهور من الأفراد أو مستخدمي الإنترنت أو المتضررين من انتهاك الحق في النسيان الرقمي)، بل انطلقا من تحليل النصوص القانونية والمواقف القضائية ذات الصلة، محلياً ودولياً، بهدف تحديد ما إذا كانت قواعد المسؤولية التقصيرية قادرة على معالجة انتهاكات الحق في النسيان الرقمي.

هذا النوع من البحوث – بخلاف الدراسات الاجتماعية أو النفسية أو الاقتصادية – لا يتطلب تفصيلاً ميدانياً لآراء الناس أو سلوكهم، بل يُبنى على قراءة معمقة للنصوص القانونية، وسبر أغوارها، ومقارنة تطبيقاتها في أنظمة قانونية مختلفة. وبالتالي، فإن الطبيعة النظرية الفقهية للدراسة لا تُلزم الباحثين بتحديد مجتمع دراسة بالمعنى التقليدي.

غياب العينة البشرية في الدراسة ودوافعه المنهجية

لم يقدّم الباحثان في هذه الدراسة بتحديد عينة من الأفراد ولا بإجراء أي عملية جمع بيانات ميدانية. ولم تُستخدم أدوات مثل الاستبيان أو المقابلة أو تحليل المحتوى الإعلامي، كما هو الحال في بعض البحوث القانونية ذات البعد التطبيقي. وهذا الغياب لم يكن تقصيرًا أو نقصًا، بل خيارًا منهجيًا متوافقًا مع طبيعة الموضوع وطبيعة الأسئلة البحثية المطروحة.

فالهدف من الدراسة لم يكن استكشاف مدى وعي الجمهور بالحق في النسيان الرقمي، ولا قياس سلوك الجهات المزودة للخدمات الرقمية، بل كان الهدف هو تقديم دراسة تحليلية مقارنة تسعى للإجابة على سؤال جوهري: هل يمكن أن تُشكل قواعد المسؤولية التقصيرية أساسًا قانونيًا للمطالبة بالتعويض عن انتهاك الحق في النسيان الرقمي؟

وبالتالي، فإن مناقشة العينة البشرية في هذا السياق غير واردة، لأن البحث لا يتعامل مع أفراد كمصادر للمعلومة أو كمجتمع إحصائي، بل يتعامل مع النصوص كمادة تحليلية.

ما يمكن اعتباره "مجتمع الدراسة" من منظور قانوني

رغم أن الدراسة لم تحدد مجتمعًا بشريًا، إلا أنه من الممكن من الناحية الأكاديمية اعتبار أن لها مجتمعًا نصيًا قانونيًا وقضائيًا، وهو ما يتماشى مع طبيعة البحث القانوني المقارن. ويتكون هذا المجتمع من ثلاثة أنواع من المصادر:

1. النصوص القانونية:

- اعتمد الباحثان على تحليل مجموعة من النصوص القانونية المقارنة التي تُعالج جوانب متعددة من الحق في النسيان، سواء بشكل مباشر أو ضمني. ومن أبرزها:
- القانون المدني الفرنسي (باعتباره من أوائل القوانين التي تعاملت مع هذه المفاهيم من خلال اجتهاد قضائي متطور).
 - القوانين الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، وخاصة المادة 17 منها.
 - القوانين العراقية ذات الصلة، لا سيما القانون المدني وقانون الجرائم المعلوماتية.

ما يمكن اعتباره "مجتمع الدراسة" من منظور قانوني

رغم أن الدراسة لم تحدد مجتمعًا بشريًا، إلا أنه من الممكن من الناحية الأكاديمية اعتبار أن لها مجتمعًا نصيًا قانونيًا وقضائيًا، وهو ما يتماشى مع طبيعة البحث القانوني المقارن. ويتكون هذا المجتمع من ثلاثة أنواع من المصادر:

2. السوابق القضائية:

- اعتمدت الدراسة على استعراض عدد من الأحكام القضائية التي تناولت قضايا تتعلق بالحق في النسيان الرقمي أو بحذف البيانات أو إزالة الروابط من نتائج محركات البحث، ومن أبرزها:
- حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية Google Spain .
 - مواقف محاكم فرنسية في دعاوى متعلقة بالحق في حذف البيانات الرقمية.

ما يمكن اعتباره "مجتمع الدراسة" من منظور قانوني

رغم أن الدراسة لم تحدد مجتمعًا بشريًا، إلا أنه من الممكن من الناحية الأكاديمية اعتبار أن لها مجتمعًا نصيًا قانونيًا وقضائيًا، وهو ما يتماشى مع طبيعة البحث القانوني المقارن. ويتكون هذا المجتمع من ثلاثة أنواع من المصادر:

3. المؤلفات الفقهية:

كما اعتمد الباحثان على دراسات قانونية سابقة ومقالات علمية وفقهية عالجت المفهوم من جوانب مختلفة، مثل:

- الجدل الفقهي حول ما إذا كان الحق في النسيان هو حق مستقل أم امتداد لحق الخصوصية.
 - العلاقة بين الحق في النسيان وحرية التعبير.
 - المفارقات الفلسفية والقانونية بين "الذاكرة الرقمية" و"الحق في المحو".
- هذا "المجتمع القانوني - الفقهي" هو الذي شكّل مادة البحث ومصدره المعرفي، وهو الذي تم تحليله ومقارنته واستنتاج الملاحظات منه.

مدى تأثير غياب العينة التقليدية على نتائج الدراسة

رغم أن غياب العينة البشرية قد يُرى أحيانًا نقطة ضعف في بعض الدراسات، إلا أنه في هذا النوع من الأبحاث القانونية، فإن غياب العينة لا يُعد نقصًا منهجيًا بل اختياريًا مقصودًا وضروريًا يتناسب مع نوعية التساؤلات المطروحة. فالدراسة لم تهدف إلى تعميم نتائج على جمهور معين، ولم تحاول اختبار فرضيات سلوكية أو تحليل اتجاهات أو مواقف اجتماعية. بل ركزت على تحليل مدى كفاية النظام القانوني الحالي لحماية الأفراد من انتهاكات الحق في النسيان الرقمي. وبالتالي، فإن نتائج الدراسة وتوصياتها استندت إلى التحليل العقلي والمنطقي للنصوص، لا إلى رأي الناس أو تجربتهم الشخصية. ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن تضمين شواهد واقعية – مثل مقابلات مع قضاة، أو محامين، أو متضررين من عدم حذف بياناتهم – كان سيثري الدراسة ويوفر دعمًا تطبيقيًا يعزز من حججها النظرية، حتى لو لم يكن ذلك ضروريًا لمنهجها المعتمد.

إمكانية إدراج عينة في دراسات مستقبلية

بالنظر إلى أهمية الموضوع وحداثه وتداخله مع المجال الرقمي المتغير بسرعة، فإن الدراسات المستقبلية التي تتناول الحق في النسيان الرقمي من زاوية تطبيقية، قد تستفيد من إدخال بعد ميداني باستخدام عينة مدروسة. ومن بين العينات الممكنة في هذا المجال:

- محامون متخصصون في الجرائم المعلوماتية وحقوق البيانات.
- قضاة وأعضاء نيابة في محاكم الإعلام أو الجرائم الإلكترونية.
- صحفيون يتعاملون مع قضايا تشهير رقمية.
- مستخدمون تعرضوا لانتهاك حقهم في النسيان الرقمي أو فشلوا في حذفه.
- ممثلو شركات رقمية مسؤولة عن معالجة طلبات حذف البيانات.

الخاتمة

في ضوء ما تقدم، يتضح أن الدراسة اعتمدت بوعي على الإطار القانوني التحليلي، دون الحاجة إلى مجتمع دراسة إحصائي أو عينة بشرية. وقد استندت إلى مجتمع بحثي مكوّن من نصوص قانونية، وأحكام قضائية، وآراء فقهية، وهو ما يُعد كافيًا ومناسبًا لمنهجها وأهدافها. ورغم ذلك، فإن الباب يبقى مفتوحًا أمام الباحثين لتكملة هذه الجهود بدراسات تطبيقية تدمج البعد القانوني مع البعد الاجتماعي أو السلوكي، خاصة في ظل تعقيد موضوع الحق في النسيان وتشابكه مع الحقوق الرقمية الأخرى.

المرجع

الكريم, ع. ا. (2024). الحق في النسيان الرقمي والمسؤولية
التقصيرية الناجمة عن انتهاكه - دراسة تحليلية مقارنة. Retrieved
from

[https://journals.ku.edu.kw/jol/index.php/jol/article/
download/3179/2953/5993](https://journals.ku.edu.kw/jol/index.php/jol/article/download/3179/2953/5993)



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

